إقتصاد

كابيتال كونترول مطيّة للهروب من الإصلاحات
السعد: أخاف أن يأتي عيب القانون كعيب تعليق دفع الدين

الى اليوم لم يبصر قانون الكابيتال كونترول النور، وهو لا يزال واقعا تحت مشرحة النقاشات التي لا تنتهي في المجلس النيابي. ففي كل مرة ينبت بند من هنا او يبرز تعديل من هناك، ربما لأن لا نية فعلية وجدية لانتشال الاقتصاد والناس من القعر

تجمع الاراء على ان الكابيتال كونترول وحده ليس الحل، وهو بات مطية للهروب من الاصلاحات ومن استعادة الناس ودائعها كاملة. كما انه لن ينفع اذا لم تقر سلة القوانين التي ترافقه مع خطة تعاف جدية وفعلية. فهل بات الكابيتال كونترول البديل من الاصلاحات؟

النائب راجي السعد عضو لجنة المال والموازنة النيابية، اشار لـ"الامن العام" الى ان مشروع القانون الذي ارسلته الحكومة "تضمن ايضا بندا ينص على تمديد مفعول الكابيتال كونترول كل سنتين اذا لم تنفذ الاصلاحات". وسأل: "اذا لم تقم الحكومة بالاصلاحات ولم تتخذ القرارات الصحيحة ولم تضع خطة شاملة متفق عليها، فماذا نكون قد غيّرنا؟".

■ متى نصل الى الحلقة الاخيرة من مسلسل الكابيتال كونترول؟

□ بعد اتخاذ القرار بالتخلف عن دفع سندات اليوروبوند، الذي افضى الى قطع العلاقات الاقتصادية مع معظم الدول الخارجية، كان من المفترض ان تكون الحكومة قد وضعت خطة موازية لمواجهة التداعيات، لأن في مجال الاقتصاد لا يمكن العمل بالمفرق. توجد دائما دورة اقتصادية كاملة وخطة خمسية او طويلة المدى، توضح النظرة الاقتصادية للدولة. القرار الذي اتخذ في حينه، كان سياسيا هجينا ومجرما في حق لبنان. كان اقتصادنا منهارا ويحتاج الى الاصلاح، لكن تعليق الدفع قطع علاقة لبنان المالية مع المجتمع الدولي، مما سبب الانهيار فطار الاقتصاد. فلو تم دفع 1,2 مليار دولار قيمة مستحقات سندات اليوروبوند، لكنا حافظنا على مبلغ 20 مليار دولار الذي صرف هدرا على الدعم، ولكنا خرجنا من هذه الازمة الاقتصادية الحادة والمؤلمة التي نعيشها حاليا.

النائب راجي السعد عضو لجنة المال والموازنة.

> **يجب مساءلة السياسيين والمسؤولين الذين اشتروا سندات sdc**

■ مَن يخدم اتخاذ قرار عدم الدفع؟

□ لا يمكن الدخول في التكهنات لأن هناك فريقين تختلف نظرة كل واحد منهما عن الاخر. الاول ومعه القطاع الخاص يريدان الامان والاقتصاد المزدهر، والاخر يهيمن على البلد كي يبقى مسيطرا تنفيذا لاجندة خارجية لا نعرف ماهيتها. لكن القرار اتخذ وتم تنفيذه لبنانيا. كان يفترض ان يتزامن هذا القرار مع تنفيذ الكابيتال كونترول وفق خطة معينة متفق عليها حتى لا نشرّع بالمفرق، لأن اتخاذ القرارات بالمفرق اوصلنا الى ما نحن فيه. لا اعرف مَن كان يريد الاستفادة منه عبر تحقيق اموال طائلة من عمليات التهريب وسواها.

■ هذا يعني ان عدم اقرار الكابيتال كونترول في حينه ساهم في خلق السوق الموازية لسعر الصرف؟

□ لقد انهار كل شيء في اليوم الذي اعلن فيه افلاس البلد، من دون وجود خطة وقانون الكابيتال كونترول. لا يمكن لاحد ان يعلن افلاس بلد لأنه ليس دكانا ولا سوبرماركت هذا اولا، وثانيا ان الكابيتال كونترول لم يقر، والاموال هربت وتمت دولرة الاقتصاد وتحول المجتمع اللبناني الى فئة تعيش برفاهية واخرى تعيش مأساة. يطبق الكابيتال كونترول اليوم باعتماد عملة "لولار" وليس الدولار لأن الدولارات تبخرت، لذا اصبح علينا ان نعتاد على هذه العملة الجديدة (لولار)، ولا نريد ان يشطب منها لانه ربما اصبحت لها قيمة وتساوى ثمنها بسعر الدولار يوما ما، فيسترجع الناس ودائعهم مع الوقت. خطة الحكومة تتبع معيارين، لكن في المنطق الاقتصادي هناك دائما معيار واحد يأخذ مجراه. الفجوة المالية البالغة 70 مليار دولار هي دين على الدولة، فاذا شطبت ولم تتحمل الدولة مسؤوليتها يسقط هذا الدين داخليا، فتبقى سندات اليوروبوند، وهي دين خارجي، تبلغ قيمتها 32 مليار دولار. لذا، على الدولة ان تتفاوض مع الدائنين في شأنها. هناك فرق بين سرقة اللبناني وسرقة مؤسسات خارجية، فالامر مختلف كليا. الدولة تسعى الى خفض قيمة الفجوة المالية الداخلية من 70 مليارا الى مليارين، وتحاول التفاوض مع الدائنين الخارجيين بحيث يمكن التوصل الى اتفاق لحسم 10 مليارات دولار او 20 مليارا، فيصبح دين الدولة في حدود 10 مليارات دولار او 15 مليارا. كل هذه الامور تحصل على حساب المودع. هذه السياسة مرفوضة، وهي ليست الوحيدة المتبعة في العالم وبالتأكيد ليست الافضل.

■ لماذا تتم محاولة غسل يد المصارف من الموضوع؟

□ هناك تدرج في المسؤوليات، تأتي الدولة اللبنانية اولا ومن ثم المصارف. صحيح ان اموال المودعين هدرت وسرقت ولم تستثمر بالشكل الصحيح، لكن اذا لم تتحمل الدولة مسؤوليتها فلا معنى لكل ما يقال. ارباح المصارف التي يتحدثون عنها قدرت في حينه بـ20 مليار دولار، لكنّ قسما منها وزع على رأس المال، وقسما آخر موّل قروضا ◄

مقال

موسم الرسوم والضرائب في لبنان

يبدو ان موسم الرسوم والضرائب سيكون مزدهرا هذا العام بالنسبة الى خزانة الدولة التي تسعى الى تعبئتها عبر تلك السلة ومن المحتمل ان لا تحقق اهدافها، في ظل واقع الاقتصاد الحالي.

امام تخلف الحكومة عن دفع ديونها الخارجية والداخلية، وعدم تحمل مسؤوليتها في سد الفجوة المالية البالغة 70 مليار دولار الناتجة عن الازمة المالية التي تسببت بها، لجأت الى الوصفة المعتادة عليها منذ سنوات مكوناتها فرض الضرائب والرسوم في محاولة لزيادة الايرادات لموازنتها وهي غير مجدية في ظل واقع الاقتصاد الحالي والفوضى التي تتحكم بالاسواق.

لهذه الوصفة وقع خطير على اكثرية الاسر اللبنانية التي تعيش حاليا دون خط الفقر او على حافته. واذا كان اللبنانيون قد اصبحوا مدمنين على اللكمات تأتيهم من كل حدب وصوب، الا انه من الواضح انهم ليسوا مسرورين مما يحدث. صحيح ان الشكوى هي هواية في لبنان لدى جميع طبقات الشعب وخصوصا من الطبقة التي اكلت الاخضر واليابس حتى لا تتحمل وزر ما جنته من شفط ونهب للمال العام. الا ان استمرار التذمر من ارتفاع الاسعار سيتواصل هذه المرة بلا هوادة على نحو غير معهود. وليس من المستغرب ان تتسع حلقة التذمر خصوصا وان الزيادات ستصيّب خدمات حياتية اساسية كالكهرباء والمياه والاتصالات والاستشفاء والتعليم. من دون ان ننسى الزيادات التي ستصيب المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من جراء رفع الدولار الجمركي الى 15 الف ليرة موضع التنفيذ .

ولكن على الرغم من المعارضة الشعبية، يبدو ان الضرائب في لبنان باقية لا محالة. فالازمة المالية التي خلخلت قواعد الاقتصاد، والتهريب القائم على قدم وساق عبر المعابر البرية والبحرية، وقيام كيانات اقتصادية موازية تأكل من صحن الدولة، عدا عن وجود اكثر من مليوني لاجئ سوري ضربوا كامل البنية التحتية واستولوا على مصادر عيش المواطنين اللبنانيين، هذه العناصر وغيرها كبدت لبنان تكاليف باهظة. ولذلك يحتاج لبنان الى الحد من معاناته ورفع ايراداته لاقتناعه بانه يقيم توازنا في موازنته والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

وفي الوقت نفسه، فان الضرائب والرسوم هي مجرد مصدر ضغط اخر بالنسبة الى المواطنين الذين يعيشون اصلا بضائقة اقتصادية. ويبدو ان الضغوط المالية بدأت تخلف اثارها السلبية الحياتية على البلاد. فعلى سبيل المثال، افادت بعض التقارير ان نسبة الالتحاق بالمدارس الخاصة تدنت، مما يشير الى انخفاض الدخل المتاح. وفي الوقت نفسه، ارتفعت معدلات الطلاق، ويعود ذلك، جزئيا على الاقل، الى الضغوط المالية. وكذلك الامر بالنسبة الى حالات الانتحار وان كانت محدودة الا انها تشير الى الحالة الصعبة التي وصل اليها المواطن. ولا عجب ان المزاج في لبنان متجهم.

وبينما لا يشكل موسم الضرائب مصدر متعة لدى اللبنانيين، الا انه على الاقل يستغرق يوما واحدا فقط لدى الحكومة عندما تتخذ قراراتها. اما بالنسبة الى اللبنانيين، لقد اصبحت الحياة لديهم اشبه بايام متواصلة من الدفع الضريبي الذي لا طائل منه بوجود سلة مثقوبة، ولم يعد لهذا الوضع من نهاية.

وبعد ان اعتاد اللبناني على هذا الواقع المهجوج، اصبح يتبنى مقولة مارك توين: "الفارق الوحيد بين جابي الضرائب والمحنط هو ان المحنط يترك الجلد ولا ينزعه".

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ للقطاع الخاص بقيمة 40 مليار دولار. هذا الرقم كبير جدا قياسا الى الناتج المحلي في لبنان. استعادت المصارف مبلغ 24 مليار دولار على سعر 1500 ليرة للدولار، وبقي حوالى 15 مليار دولار دينا. هذا يعني ان كل هذه الخسارات يجب ان تتحملها المصارف. الدولة تحاول تحميل المصارف المسؤولية وحدها، لكن المصارف تتحمل على قدر مسؤوليتها، وهي مستمرة في العمل يوما بيوم. اؤكد انه اذا لم تتحمل الدولة مسؤوليتها، فبكل صراحة سيفضي ذلك الى خسارة المودع امواله نهائيا وسينهار القطاع المصرفي.

■ المودع يريد امواله، هل لحظ مشروع القانون حق المودع في اللجوء الى القضاء داخليا وخارجيا لاستعادة وديعته؟ ماذا عن صلاحيات اللجنة المخولة بت صلاحيات السحب؟

□ لنتكلم بواقعية، الاموال غير موجودة في المصارف الا بنسبة قليلة. فاذا تمكن مودع من الحصول على جزء من وديعته بواسطة القضاء فهو يأخذها حتما من اموال مودع آخر. يحافظ قانون الكابيتال كونترول على الاموال، كما ان قانون اعادة هيكلة المصارف وتعديل السرية المصرفية مع خطة التعافي المالي سيؤديان الى الحفاظ على القطاع المصرفي. اما ان يكون التشريع بالمفرق، فهذا يعني ان المودع امام امرين: اولا خسارة وديعته ولا يمكنه المراجعة قضائيا ليطالب بحقه، وثانيا امام استنسابية اللجنة التي لحظها مشروع القانون وهي المخولة بت صلاحيات السحب، التي سيخضع تعيين اعضائها بالتاكيد للتدخل السياسي. انا افضل ان تقوم المصارف بهذه الاستنسابية لانها على علاقة مباشرة مع الناس وتعرف اوضاعهم، بدلا من ترك الموضوع في يد اللجنة التي ستعمل استنسابيا لسحب الودائع. تضمن مشروع القانون الذي ارسلته الحكومة بندا ينص على تمديد مفعول الكابيتال كونترول كل سنتين، في حال لم تنفذ الاصلاحات. هنا يطرح سؤال: اذا لم تقم الحكومة بالاصلاحات ولم تتخذ القرارات الصحيحة ولم تضع خطة شاملة متفق عليها، فماذا نكون قد غيّرنا؟ اذا لم يعدل المجلس النيابي هذا البند، سيتم التمديد للكابيتال

"لماذا وضع بند لتمديد مفعول الكابيتال كونترول كل سنتين؟"

كونترول حتى لا تنفذ الاصلاحات. اسمع هذا الموضوع كثيرا من سياسيين واقتصاديين وغيرهم. اذا، فليعط السيف لصندوق النقد الدولي وهو يلزمهم تنفيذ الاصلاحات. لو كانت النية موجودة للقيام بالاصلاحات لجرى وضع الخطة ونفذنا الكابيتال كونترول منذ اليوم الاول للازمة.

■ مَن يقف وراء كل هذه الامور؟

□ ثمة ضغوط، فالمجتمع الدولي لم يعد يثق في اي مسؤول، لذلك يعمد الى "حشرهم في الزاوية". انها الطريقة الوحيدة لتنفيذ الاصلاحات، ومن دونها لا مساعدات، وبذلك سيبقى اقتصادنا منهارا.

■ ماذا يمنع البدء بالاصلاحات حتى اليوم؟

□ مصالح مشتركة شملت جميع المنتفعين من سياسيين ومؤسسات متنوعة الاتجاه، خصوصا مَن قام بعمليات تهريب مختلف السلع وابرزها المازوت. فالحدود سائبة والمرافق الاساسية مستغلة، وقطاعات كثيرة تمت الاستفادة منها. اتمنى في يوم ما مساءلة رئيس الحكومة السابق حسان دياب عن اسباب اتخاذ ذلك القرار الهجين بالتخلف عن الدفع، ومساءلة مَن اشترى سندات ضمان ضد التخلف (cds Credit Default swap) من سياسيين ومسؤولين في الدولة، ومنهم مَن كان في موقع القرار، وحققوا ارباحا طائلة.

■ يعني مافيات داخلية رسمية؟

□ طبعا، فقد حققت ارباحا على حساب انهيار الاقتصاد الوطني. هناك مافيات استثمارية خارجية تنتظر المزيد من الانهيار لاعادة شراء اصول لبنان باسعار متدنية. البرهان على ذلك، خطة حكومة الرئيس دياب التي كانت تتحدث عن اعطاء رخص لخمسة مصارف جديدة تدخل الى السوق باسعار منخفضة للحلول مكان مصارف اخرى وتحقق الارباح. انها مصالح خاصة التقت مع مصالح خارجية وداخلية.

■ لماذا الاصرار على اقرار قانون الكابيتال كونترول بسرعة اليوم في ظل حكومة تصريف اعمال؟

□ وفقا لمبدأ تشريع الضرورة، علينا درس وتعديل ما يمكن تعديله في هذا القانون شرط تعليق الموافقة النهائية عليه بعد اقرار بقية القوانين المرتبط بعضها ببعض، اعادة هيكلة المصارف وخطة التعافي المالي. عندما ينتخب رئيس الجمهورية وتشكل حكومة جديدة ويعود مجلس النواب الى الوضع التشريعي العام، يمكن اقرار كل القوانين المطلوبة. من دون ان ننسى تحضير قانون الصندوق السيادي لقطاع الغاز والبترول ودرسه.

■ لكل مشروع قانون حسناته وعيوبه، ما هي ابرز عيوب الكابيتال كونترول؟

□ نحن لا نعرف اليوم اي معلومة عن القطاع المصرفي، فكيف يمكن تشريع الكابيتال كونترول من دون معرفة الارقام؟ انها خطة لشطب الودائع، فعلى اي اساس سنتحمل المسؤولية؟ اخاف ان يأتي عيب القانون كعيب تعليق دفع سندات الدين.

■ الا تعتقد ان الاصلاح السياسي يمهد لعودة هيكلة الاقتصاد ويساعد تاليا على التعافي المالي؟

□ طبعا، مشكلة لبنان في الاساس تكمن في عدم تطبيق الاصلاحات، ومن دونها نسعى الى وضع قانون الكابيتال كونترول من دون توقع نتائجه على الواقع الاقتصادي ككل. هذا الامر سيصل بنا الى اقتصاد موجه بالكامل، فهل هذا ما نريده للبنان؟ هذا القانون يجب الا يشمل فقط اموال المودعين الشرعيين في المصارف. هناك قطاعات ليست مشمولة بالرقابة، كالقرض الحسن وصرافي الشنطة الموزعين في الشوارع.

ع. ش